

ثالثاً:

الاجتهاد الفردي أو الرأي

obeikandi.com

الاجتهاد الفردي أو الرأي

على الرغم من أن الإجماع يعتبر المصدر الثالث للتشريع بعد القرآن والسنة إلا أننا سنستهل هذا الفصل بداية بالقاء الضوء على الاجتهاد الفردي أو الرأي لأن الاجتهاد الفردي وُجِدَ قبل الإجماع، إذ أذن الرسول لولاته على اليمن بالاجتهاد فاجتهدوا في حياته، أما إجماع الصحابة وإن كان قد بدأ في حياة الرسول إلا أنه اتضح وازداد أكثر بعد وفاته.

والرأي هو ما يراه القلب بعد فكر وتأمّل، وكان وسيلة يلجأ إليها القاضي إذا لم يجد حكماً في القرآن أو السنة، وهو أيضاً ما يرشد إليه الذوق السليم فيما لا نص فيه وأغلب من لجأوا للرأي هم القضاة الذين عينوا في الأمصار حيث يقل أو يندعم العلماء الذين يمكن أن ينتفع بأرائهم في هذه الناحية، أما حيث يكثر العلماء فمن الواجب استشارتهم والانفتاح باتجاهاتهم وأفكارهم.

وقد فسره ابن القيم^(١) بأنه ما يراه القلب بعد فكر وتأمّل وطلب لمعرفة وجه الصواب، وقد كان الرأي يتبع في حدود القواعد العامة للدين كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار" وعلى هذا فمقاييس الرأي كما نرى كانت عامة، وكان اعتماد الرأي بعد هذه المقاييس العامة على القلب والذوق والإحساس.. وهنا يتبادر لذهننا سؤال:

هل يمكن أن يكون الرأي على هذا الوضع مصدراً من مصادر التشريع؟

بالفعل كان كذلك، ولكن العلماء سرعان ما أدركوا ضعف الاعتماد عليه وخشوا أن يتوسع البعض في استعماله مع عدم التأكد من الأسس الدقيقة التي يبنى عليها، ولذا نظمه العلماء، ووضعوا له مقاييس دقيقة محددة واشترطوا أن يكون للمستنبط بالرأي أصل معين يرجع إليه في فتواه، وذلك إلى القياس أقرب أو هو القياس - وسيأتي الحديث فيما بعد عن القياس - فلنواصل كلامنا عن الاجتهاد بالرأي كما عرف قبل المقاييس والنظم الجديدة أي منذ عهد الرسول ﷺ.

(١) الطرق الحكيمة في المياسة الشرعية ص ٢٤ .

الاجتهاد بالرأى في عهد الرسول ﷺ

لقد أباح الرسول للمسلمين أن يستعملوا رأيهم واجتهادهم الخاص إذا عرضت لهم مسألة لم يجدوا لها جواباً في القرآن أو الحديث ، فقد روى أبو داود والترمذي عن معاذ بن جبل أنه لما بعثه رسول الله إلى اليمن قال له: كيف تقضى إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال: فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله إلى ما يرضى رسول الله .

وكذلك أقر رسول الله على بن أبي طالب ﷺ على التشريع بالاجتهاد عندما بعثه إلى اليمن، فقد روى أنه ودعه بقوله: اللهم اهد قلبه، وثبت لسانه. وأوصاه ألا يقضى بين خصمين حتى يسمع كلام كل منهما، وقال له: إنك إن اجتهدت فأصبت فلك أجران، وإن أخطأت فلك أجر واحد.

ومن أمثلة اجتهاد الإمام عليّ أنه أتاه باليمن ثلاثة نفر يختصمون في غلام، فقال كل منهم: هو لي. ولم يكن لأحد منهم دليل قوي، فأقرع عليّ بينهم، وجعل الولد لمن خرجت له القرعة وألزمه بأن يدفع للرجلين ثلثي الدية، فبلغ ذلك الرسول ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه^(١).

وقد روى أنه ﷺ قال لعبد الله بن مسعود: اقض بالكتاب والسنة إذا وجدتهما، فإن لم تجد الحكم فيهما اجتهد رأيك.

الاجتهاد بالرأى في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم

بعد وفاة الرسول ﷺ وانقطاع الوحي، تعرض المسلمون وعلى رأسهم خلفاء المسلمين لمسائل كثيرة في كل شؤون الحياة، وكانت تحتاج إلى تشريع لم يكونوا في حاجة له وهم في الجزيرة العربية، وخاصة بعد أن اتسعت الدولة وكثرت مشاكلها وتشعبت أمورها وتعددت أجناسها، لذلك توصل علماء المسلمين إلى أصل آخر من أصول التشريع وهو التشريع بالاجتهاد والرأى وإعمال القياس،

(١) إعلام المومنين لابن القيم ص ٧٣ .

وكان الخليفة عمر بن الخطاب أكثر الصحابة في استعمال الرأي، وذلك لاتساع الدولة في عهده، ومواجهته لمسائل جديدة في الدولة في أمور السياسة والاقتصاد وال عمران والمعاملات: فكان عمر يجتهد برأيه، حيث لائنص من كتاب ولا سنة، مسترشداً بما ورد فيهما، وكان يحث قضاة على الأخذ بالاجتهاد بالرأى إذا لم توجد وسيلة غيره، وقد روى عن شريح أنه قال: قال لى عمر بن الخطاب: أن اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله.. فإن لم تعلم من أقضية رسول الله ما يساعدك فاقض بما استبان لك من أقضية أئمة المجتهدين ، فإن لم تعلم فاجتهد رأيك ، واستشر أهل الصلاح والعلم.

كذلك كان عمر رضي الله عنه يأخذ رأى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة على بن أبى طالب، ويعتبر عمر بذلك هو المؤسس لمدرسة الرأى والاجتهاد فى التشريع، ولقد انتشر أتباع هذه المدرسة وازدادوا فى القرنين الأول والثانى للهجرة، وكان كثير من التابعين وتابعى التابعين من تلاميذ هذه المدرسة التى كانت العراق أكبر موطن لها.

ولقد اعتمد علماء هذه المدرسة اعتماداً كبيراً على الرأى والاجتهاد والقياس، وفرعوا الفروع واستنبطوا الأحكام، وقد حدوا من التوسع فى الاعتماد على الحديث ووضعوا شروطاً مشددة على الأخذ بها.

وقد تصدت لهذه المدرسة مدرسة مضادة وهى مدرسة الحديث التى عرفت بمدرسة أهل السنة، الذين اعتمدوا على نص الحديث اعتماداً كلياً وتساهلوا فى شروطه وقدموه على الرأى والاجتهاد، ولم يعملوا الرأى فى التشريع وجانبوا الاجتهاد، وكان الحجاز أكبر موطن لهذه المدرسة.

ومن طبيعة الاجتهاد الفردى إمكان أن يحدث خلاف بين المجتهدين فى المسألة الواحدة: فقد يرى فيها واحد منهم رأياً ويرى الآخر رأياً يخالفه، وقد روى أن رجلاً كانت له قضية يعرفها عمر، وكان على مجلس للقضاء فضى فيها برأى: فلما رأى عمر الرجل سأله: ما صنعت؟ قال: قضى على وزيد بكذا: قال عمر: لو كنت أنا لقضيت بكذا: قال الرجل فما يمنعك والأمر لك؟ فأجاب عمر: لو

كنت أردك إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله لفعلت؟ لكنني أردك إلى رأيي؟ والرأي مشترك.

وكان زيد بن ثابت يعطى الأم ثلث الباقي بعد نصيب الزوج أو الزوجة إذا اجتمع الأب والأم وأحد الزوجين: مع أن الآية تقول: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُوسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]: أى أن القرآن يعطى الأم الثلث فسأل عبد الله بن عباس زيد بن ثابت: هل فى القرآن ثلث ما بقى؟ فقال: أنا أقول برأىي وأنت تقول برأىك.

وفى بعض الأحيان كان القاضى لا يجد حكماً فى القرآن أو الحديث فيجتهد ويقضى، ثم يجد حديثاً بعد قضائه فيعود فى قضائه؟ فقد روى أن سعد بن إبراهيم قضى فى مسألة برأى لرجل جاءه، ثم علم أن للرسول فى مثل هذه المسألة قضاء مخالفاً، فدعا بكتاب القضية فشقه واتبع قضاء الرسول.

وكان المعروف فى الرأى - كما سبق - أنه يستعمل إذا لم يوجد فى القرآن أو الحديث نص للقضية المنظورة ولكن رأى زيد بن ثابت فى ثلث ما بقى فتح الباب للاجتهاد حتى فيما نزل فيه قرآن، وسار عمر فى ذلك شوطاً طويلاً، فكان يدرس القرآن والحديث ويتعرف روحهما، وأسباب النزول فى القرآن، والظروف التى قيل فيها الحديث، ويجتهد على العموم فى تعرف المصلحة التى لأجلها كانت الآية أو الحديث، ثم يسترشد بتلك المصلحة فى أحكامه.

وعلى هذا فقد كان عمر يسترشد بالروح لا بالحرف عند الفصل فيما يعرض عليه، ويقول الدكتور محمد حسين هيكل فى كتابه (الفاروق عمر) إن عمر كان لعظيم إيمانه وشدة امتثاله لتعاليم رسول الله جريئاً فى الاجتهاد وإن خالف ظاهر النص، فإذا ورد نص لم يبق فى أحوال الجماعة ما يقتضى تطبيقه لم يطبقه، وإذا اقتضت أحوال الجماعة تأويل النص أوله، وكان حريصاً فى هذا أو ذلك على جعل الحكم ملائماً لأحوال المجتمع مع اتفاقه فى الوقت نفسه مع روح الإسلام والتعاليم المحمدية^(١).

وهذه كانت خطوة جريئة من عمر وما يصلح لها إلا هو وأمثاله ممن امتلأت

(١) الفاروق عمر ج ٢ ص ٢٨٢.

قلوبهم إيماناً وامتألت عقولهم فطنة، وامتألت قلوبهم حباً للناس وسعياً لخيرهم في نطاق الحدود الإسلامية.

ومن اجتهاد عمر امتناعه عن دفع نصيب من الصدقات للمؤلفة قلوبهم الذين اعتادوا أن يأخذوا من الرسول ومن أبي بكر، وقال لبعض من طالب منهم بذلك النصيب: إن الله أعز الإسلام وأغنى عنكم، فإن ثبتم عليه وإلا فبيننا وبينكم السيف. وهكذا فهم عمر أن الدفع لهؤلاء كان للمداراة ومحاولة كسب الأتصار، فلما عز الإسلام ارتفعت هذه المصلحة ولم تعد هناك حاجة لاتباعها.

ومثل هذا ما فعله عمر في عدم إعطاء ذوى القربى نصيبهم من الفء، إذ فهم أن هذا النصيب أعطي لهم ليعوضهم ما خسروه بسبب الإسلام، إذ إن أقارب الرسول خسروا كثيراً عندما قاطعت قريش بنى هاشم مما سبب كساد تجارتهم؟ فلما عز الإسلام استرد ذوى القربى مكانتهم المالية وأصبحوا أغنياء فأوقف عمر إعطاءهم هذا النصيب.

ومن أمثلة الاجتهاد الفردى في عهد عمر بن عبد العزيز حين كتب عياض بن عبيد قاضى مصر حينئذ في مسألة، فكتب إليه عمر: إنه لم يبلغنى في هذا شيء، وقد جعلته لك فاقض فيه برأيك.^(١)

* * *

(١) الكندى: قضاء مصر ص ٤٨.